



الأستاذ/ تامر عبد التواب

زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية

لقد تم إصدار معايير المحاسبة الجديدة والتي تتطلب التطبيق على كل السنوات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٦ وقد استعدت جمعية المحاسبين والمراجعين لها بشكل جيد وقامت بتنظيم دورات تدريبية حتى قبل طباعة المعايير في صورتها النهائية وحضر هذا التدريب أكثر من الف وثلاثمائة متدرب سواء من أعضاء الجمعية أو من مزاولين المهنة الغير أعضاء، وبالتالي لن نناقش في هذه الورقة أيًا من متطلبات تلك المعايير ولكننا سوف نتعرض للمتطلبات العملية والصعوبات المتعلقة بها والتي قد تتطلب التغيير في طباع إدارة الشركات لتعكس مرونة أكبر في عرض بعض المعلومات التي كانت تراها سرية في ظل المعايير السابقة.

باب المحاسبة

توقعات أكبر لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من تحليل القوائم المالية وتحليل المخاطر التي قد تتعرض لها المنشآت في المستقبل.

الافتراضات والحكم الشخصي في بنود القوائم المالية بما في ذلك كلاً من حسابات القوائم واتخاذ القرارات المناسبة.

كما أدت زيادة الأدوات المالية المستحدثة وتعقيدها إلى

نتج عن تغيير معايير المحاسبة سواءً الدولية أو المصرية خلال العقود الثلاثة الماضية الانتقال الجزئي من مبدأ التكلفة التاريخية إلى مبدأ القيمة العادلة كأساس للقياس وبالتالي زادت نسبة



ويمكن تلخيص رغبة مستخدمي القوائم المالية في معرفة حجم وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة وأسلوب قياسها وأساليب إدارتها كما يرغب المستخدمون في معرفة التقديرات المحاسبية والحكم الشخصي وأساليب حسابه ومخاطر أن تكون النتائج الفعلية مختلفة عن تلك التقديرات وهذا ما تم الإشارة إليه بالنظر من خلال تلك الإدارة.

ونظراً لصعوبة عملية إصدار معايير المحاسبة المصرية واعتمادها فقد تأخرت عن مثيلاتها الدولية لقد بدأت تلك المرحلة دولياً بدايةً من عام ٢٠٠٥ عند إصدار معيار المحاسبة الدولي رقم (٧)، وحيث أن لكل شيء مزايا وعيوب فقد كان لتأخير إصدار المعيار المصري عيب عدم مواكبة المعايير الدولية إلا أن الميزة الهامة كانت الاستفادة من تجارب الآخرين والذين طبقوا تلك المعايير قبل السوق المصري.



وسوف نلخص في الفقرات التالية أهم الافصاحات الغير نمطية والتي يجب أن يلتزم بها عند اعداد القوائم المالية مستقبلاً.

أ - الافصاحات عن المخاطر المالية:

من أهم وأكثر التغييرات تأثيراً على القوائم المالية تلك التي يتطلبها معيار المحاسبة المصري (٤٠) "الأدوات المالية الافصاحات" حيث يتطلب الإفصاح عن طبيعة الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها من

حيث الائتمان والسوق بما في ذلك أثر التغير في أسعار العملات وأثر التغير في أسعار الفائدة واطار الأسعار الأخرى، هذا بالإضافة إلى خطر السيولة ويجب الإفصاح عن تلك الاخطار في ظل المعلومات التي ترفع إلى الإدارة العليا، وبمعنى آخر تمكين مستخدمي

ب - قياس القيمة العادلة

يأتي هذا المعيار ليوضح تعريف القيمة العادلة ويوضح أساليب قياسها ويلزم بعمل العديد من الإفصاحات التي تمكن قارئ القوائم المالية من تقييم مدى الثقة والاعتمادية على قياس القيمة العادلة من قبل الإدارة ويتطلب الإفصاح عن أسلوب القياس والمنهج المتبع ومدى المعلومات الملحوظة التي تم الاعتماد عليها وكذلك أثر التغير في الافتراضات على القيمة العادلة.

وتجد أيضاً تلك الإفصاحات مقاومة من قبل إدارات الشركات لأسباب تتعلق بالسرية أو عدم الثقة في أساليب التقييم المستخدمة.

ج - المخصصات والالتزامات المحتملة

أكدت المعايير الجديدة على وجوب الإفصاح عن طبيعة كل مخصص من المخصصات وأسلوب قياسه والافتراضات الهامة المستخدمة لقياسه وكذلك أثر التغير في تلك الافتراضات على القوائم المالية.

بناءً على ما سبق، يجب أن تكون الإدارات مستعدة لعرض تلك المعلومات التي كانت تراها سرية لجمهور المستخدمين. ومن الواضح أن تلك البيانات لا تتسم بالشمولية وبالتالي فإن القوائم المالية لا يمكن أن تكون متشابهة لأنها تعتمد على أسلوب إدارة مختلف لكل منشأة وبالتالي فإن قارئ القوائم المالية لن يقوم بتقييم الأداء المالي للمنشآت فقط بل سوف يمتد ذلك لتقييم كفاءة الإدارة.

القوائم المالية إلى النظر من خلال أعين الإدارة.

وهنا تنشأ الصعوبة حيث أن هناك نمطين من الإدارة كلاهما لا يرغب في تلك الإفصاحات لأسباب مختلفة.

• النمط الأول: هو الإدارة التي تحصل على معلومات مناسبة من حيث المحتويات والتوقيت، وموثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها وتقوم بتحليلها بشكل يسمح بقياس وإدارة تلك المخاطر ولديها سياسات إدارة للمخاطر موثقة ويتم تقييمها بشكل دوري لتحديد مدى فعاليتها، وغالباً ما لا يرغب هذا النمط من الإدارة في أن يطلع السوق والمنافسين على أسلوب الإدارة والمعلومات التي يرى أنها حساسة حتى لا يستفيدوا منها.

• أما النمط الثاني فإنه الإدارة الغير مهنية التي لا تحصل على المعلومات الكافية والمناسبة والتي ليس لديها سياسات إدارة مخاطر جيدة، وغالباً لا يرغب هذا النمط أيضاً في أن يطلع السوق والمنافسين على الضعف الإداري لديه.

للتغلب على ذلك فإن المعيار قد وضع حد أدنى لتلك الإفصاحات تشمل تعريف تلك المخاطر من وجهة نظر الإدارة و حجم وطبيعة التعرض إلى كل منها بشكل منفصل ثم كيفية قياس كل نوع من أنواع تلك المخاطر وأساليب إدارتها بالتفصيل.

وجدير بالذكر أنه يتوقع أن يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى مضاعفة حجم القوائم المالية.